مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

تمهيد:

تثميناً للجهود التي يوليها مجلس النواب الموقر في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الدستورية الضامنة لحماية الحقوق والحريات العامة، وبناءً على طلب اللجنة النوعية الدائمة لحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر، فإن المؤسسة الوطنية تحيل مرئياتها حول المرسوم بقانون أعلاه، واضعة في الاعتبار أحكام الدستور والاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

مرئيات المؤسسة الوطنية:

جاءت أحكام المرسوم بقانون أعلاه والذي بموجبه تقرر تعديل بعض أحكام القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لينسجم ومبادئ باريس المتعلقة بمركز بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المصادق عليها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (134/48) المؤرخ في 20 ديسمبر 1993 [1]، إذ تعتبر هذه المبادئ هي المعيار الأساسي والمحك لشرعية أي مؤسسة وطنية وقياس مدى استقلاليتها وكفاءتها في رصد أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك فإن جل التعديلات المقررة في أحكام المرسوم بقانون جاء لتتفق و "الملاحظات العامة" للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد المنبثقة عن التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إذ تعتبر تلك الملاحظات أدوات تفسيرية "لمبادئ باريس"[2].

وعلى الرغم من قناعة المؤسسة الوطنية بأن قانونها الحالي، مقارنة بغيره من قوانين إنشاء المؤسسات الأخرى، يتقدم بدرجة كبيرة، إلا أن الحرص على سد باب الذرائع، وتقديم قانون نموذجي يكون إضافة بارزة تؤكد مكانة حقوق الإنسان في مملكة البحرين وريادتها المشهودة، فقد تم رفع جملة من مقترح التعديلات إلى الجهات المختصة، لتتوافق مع جوهر الإصلاح الذي يقوده صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه ويؤكد أن البحرين ماضية قدما في تقديم كل ما من شأنه الارتقاء وحماية وتعزيز مكانة حقوق الإنسان من خلال دعم المؤسسة الوطنية لتتبوأ مكانتها الطبيعية في المجتمع وبين نظيراتها في المجتمع الدولي.

---

[1] انظر: مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
http://nhri.ohchr.org/EN/AboutUs/ICCAccreditation/Pages/default.aspx

[2] انظر: الملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، المنبثقة عن التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
http://nhri.ohchr.org/EN/AboutUs/ICCAccreditation/Pages/default.aspx

وانطلاقًا من هذه الأسس، ولما كان تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والمنبثقة عن التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للفترة من (9 - 13) مايو 2016[3]، قد خلص إلى اعتماد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين ضمن الفئة (باء)، ورغبة من قبل الحكومة الموقرة في الاستجابة السريعة للأخذ بما ورد من ملاحظات في تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد لغرض تقوية المؤسسة الوطنية ومنحها المزيد من الصلاحيات اللازمة لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ورفع تصنيفها دوليًا بما يجسد التزام المملكة بصون حقوق الإنسان داخل منظومة الدولة، وعليه فقد صدر من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى في 9 أكتوبر 2016، المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المؤسسة الوطنية وفق للتوصيات الواردة من اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والتي اعتمدها التحالف الدولي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

كما يأتي صدور المرسوم بقانون محل البيان، إلى وجود رغبة حقيقة جادة في سرعة قيام اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بإعادة تصنيف واعتماد المؤسسة الوطنية، كونها وبموجب أحكام هذا المرسوم بقانون وخلال هذه الفترة، فقد اثبت امتثالها التام للمقررات الدولية ذات الصلة، الأمر الذي ينعكس بوضوح الرغبة الصادقة للارتقاء بواقع وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنظومة الوطنية.

وتأسيسًا على ما سبق:

ترى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المرسوم بقانون محل الدراسة قد صدر منسجمًا ومبادئ باريس المتعلقة بمركز بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، و"الملاحظات العامة" للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد المنبثقة عن التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الملاحظات التي أوردتها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، التي خلص إلى تصنيف واعتماد المؤسسة الوطنية ضمن الفئة (باء)، لغرض تقويتها ومنحها المزيد من الصلاحيات اللازمة لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ورفع تصنيفها دوليًا بما يجسد التزام المملكة بصون حقوق الإنسان في منظومة الدولة من جانب، ولتتبوأ المؤسسة الوطنية مكانتها الطبيعية بين نظيراتها في المجتمع الدولي في جانب آخر.

* * *

[3] أنظر: تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، المنبثقة عن التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للفترة من (9-13) مايو 2016
http://nhri.ohchr.org/EN/AboutUs/ICCAccreditation/Pages/SCA-Reports.aspx